

## دار الإفتاء المصرية تأخذ على عاتقها مهمة محاربة التشدد

مفتي مصر لـ «العرب»: الإخوان أول من وضعوا بذور التطرف وداعش سار على الدرب



نشر التسامح

وتدرس اللجنة الدينية والأوقاف في مجلس النواب المصري حالياً مشروع قانون، أحدهما لتنظيم دار الإفتاء المصرية وجعلها داراً دينية عالمية وليست محلية فقط، وآخر لتنظيم الفتوى العامة لقرص الحديث في الشأن الديني على حملة الاختصاصات الدقيقة، وتحديد ضوابط وشروط إصدار الفتاوى عبر وسائل الإعلام.

ولفت شوقي علام إلى أن الدار لها نشاط يتعدى المحلية بتصحيح صورة الإسلام في الخارج عبر مرصد الإسلاموفوبيا الذي أسسته لمتابعة التخوف من الإسلام في الخارج، وتقديم كافة التصورات والتقديرات الضرورية للمواجهة، والحد من تأثيرها على الجاليات الإسلامية، وتصحيح المفاهيم والصور النمطية المغلوطة عنها.

تتضمن جهود مكافحة الإسلاموفوبيا جولات خارجية لعلماء الدار، والتواصل مع الجاليات المسلمة وتدريب أئمة

ورصد مرصد الفتاوى التكفيرية خمسة آلاف وخمسة مئة فتوى أغلبيتها مغلوطة حول العلاقة بين المسلمين والمسيحيين، 70 بالمائة منها تحرم التعامل مع غير المسلمين، و20 بالمائة تجعل التعامل معهم مكروهاً، ما يكشف سعي التنظيمات والجماعات الإرهابية إلى نسف فكرة العيش المشترك وإثارة حنق الأقليات المسلمة في الخارج.

**التصدي للإسلاموفوبيا**

شدد علام على ضرورة تجديد الخطاب الديني كي يساير متطلبات العصر والواقع ويحقق مقاصد الشريعة الإسلامية دون الإخلال بالقوانين نصن إهدار أي معلوم من الدين، عبر تأسيسه على قاعدة تحيد أسباب الصراع وتفرس مفاهيم الوسطية، بما يجهض مخططات القوى التي تعمل على نشر التعصب والكرهية.

ترسيخاً لمنهج الوسطية، ويساهم في تصحيح المفاهيم المغلوطة ويدعم الاستقرار والسلم العالميين، ويحقق العيش المشترك.

وتتعاقد دار الإفتاء بنوع من الشمولية مع الفتاوى بوجه عام، وتحرص على ألا تترك أبسط تفاصيل الحياة اليومية إلا بعد أن تتصدى لها بالرأي للحيلولة دون اضطراب المواطنين البسطاء للجوء إلى شيوخ ينتمي بعضهم إلى خلايا إخوانية نائمة، لتصدر في عام 2019 نحو مليون ومئة ألف فتوى، أحدثت صدى كبيراً.

وأضاف مفتي مصر لـ «العرب» أن جماعات الإسلام السياسي، وفي مقدمتها الإخوان، هي التي بذرت بذور التطرف واستلهم داعش منهجها المنحرف في تكفير المجتمعات المسلمة، ومنحهم غطاء بعدما سقط مشروع الإخوان الذي لم يؤسس على قواعد حقيقية من المبادئ الإسلامية ولا القيم الأخلاقية ولا المعارف العلمية، بل على أوامير وشعارات زائفة.

وأست دار الإفتاء المصرية مرصد الفتاوى التكفيرية منذ خمسة أعوام، بهدف تقديم الدعم وحصر ظاهرة التطرف وبيان أسبابها وسياقاتها المختلفة، والأطراف الفاعلة فيها، ومقولاتها وادعائها، كي يتسنى التوصل إلى تقديم علاج ناجع لتلك الظاهرة، بالإضافة إلى نقد الأنماط السلبية للمتشددين، وتقديم معلومات وافية لكيفية التعامل مع الفرد المنتمي إلى هذا الفكر والمجتنب له.

وكشفت تجربة الأعوام الماضية استمرار التحديات أمام مؤسسات وهيئات الإفتاء لمواجهة الجماعات المتطرفة التي تعمل ليل نهار بهدف استقطاب الشباب ونشر الأفكار الهدامة عبر وسائل التواصل الاجتماعي والفضاء الإلكتروني، وهي الأفكار الساعية لتدمير الدول من خلال الترويج لكل ما يعزز الفكر المنحرف ويضرب صميم بنیان الدولة الوطنية.

وأوضح مفتي مصر أن مرصد الفتاوى التكفيرية يقدم منظومة شاملة لمواجهة التطرف ومساعيه لنشر الفتن الطائفية، تعتمد على رصد الفتاوى المتشددة التي تصدرها الجماعات المتطرفة وتحليلها استناداً إلى منهج علمي رصين، والرد عليها عبر التقارير الشاملة التي بلغ عددها منذ إنشاء المرصد حتى الآن ما يزيد عن 500 تقرير.

مرصد الأفكار المتشددة أصبحت من أهم حواظ الصد لدى المؤسسات الدينية الرسمية لمواجهة الجماعات المتطرفة التي تستخدم الفتاوى المتضاربة كوسيلة أساسية لجذب الشباب، وتجنيدهم في مشاريعها السياسية التي يتم تغليفها بصيغة دينية خادعة. وقد نشطت المرصد مؤخراً، وباتت دار الإفتاء المصرية واحدة من أهم الجهات التي تتصدى للأفكار الشاردة، وأصدرت أكثر من مليون فتوى في عام 2019، على أمل تقويض سطوة المتطرفين.

وأكد أن دار الإفتاء الرسمية تسعى إلى ضبط المصطلحات الإعلامية المتعلقة بالجماعات المتطرفة، فطالب بإطلاق مصطلح «جماعات التأسلم السياسي» بدلاً من «الإسلام السياسي» بعدما تحول إلى مشروع سياسي يعتمد على التصورات المتطرفة والمفاهيم المغلوطة والواحية بهدف تدمير الدول.

**المضامين الصحيحة**

أوضح علام، في حوار مع «العرب»، أن مرصد الفتاوى التكفيرية التابع للدار يقوم على مدار اليوم برصد ومتابعة مقولات التكفير في جميع وسائل التواصل المقروءة والمسموعة والمرئية وفي الفضاء الإلكتروني، ويعمل على تنفيذها والرد عليها، بجانب نشر المضامين الصحيحة عبر وسائل التواصل وباللغات الأجنبية المختلفة.

وتسعى دار الإفتاء بمصر إلى استخدام المقومات ذاتها التي تعتمد عليها الجماعات المتطرفة عبر ترسيخ حضورها على مواقع التواصل الاجتماعي، وبلغ عدد المتابعين لصفحتها على فيسبوك قرابة 8 ملايين و600 ألف متابع، بعد تحديث طريقة التقديم بشرق فتوى واضحة ومختصرة، بدلاً من الحواشي الطويلة التي تتوه معها التفاصيل.

وأطلقت مطبوعة «إنسايت» للرد على مجلتي «دابق» و«رومية» اللتين يصدرهما تنظيم داعش الإرهابي باللغة الإنجليزية، كما أنشأت وحدة الرسوم المتحركة و«الفيديو غرافيك» ونشرها عبر الفضاء الإلكتروني باعتبارها من الفنون التي تتخطى حاجز اللغة.

ورأى شوقي علام أن تنسيق الجهود الفكرية والفقهية بين هيئات الإفتاء العالمية في مواجهة التطرف أصبح أمراً لا بد من تغييره في ظل التأثيرات السلبية التي أحدثتها فوضى الإفتاء وتضارب الكثير من الفتاوى، ما يحقق في النهاية

القاهرة - تتزايد أدوار مرصد الأفكار المتشددة باطراد لمجابهة توظيف الدين كسلاح رئيسي من قبل الجماعات المتشددة، فعبء التصورات الخاطئة عن الجهاد والوعود بالجنات تستقطب المزيد من الشباب لحمل السلاح. ومن خلال إنشازة النزعات الطائفية تحول المجتمع الواحد إلى مجموعات متقاتلة. وشدت دار الإفتاء المصرية مرصدين، أولهما لمكافحة الفتاوى التكفيرية والآراء المتشددة والثاني لرصد ظاهرة الإسلاموفوبيا وأوضاع الجاليات المسلمة بالخارج، مستخدمة 18 لغة في محاولة لقطع الطريق على استقطاب المتطرفين للشباب، ولتكون أول مؤسسة دينية رسمية تطلق مرصداً في منطقة الشرق الأوسط ترتبط بمعالجة ظاهرة التكفير والفتاوى الشاذة.

**دار الإفتاء تسعى إلى ضبط المصطلحات الإعلامية وتقتصر إطلاق مصطلح «التأسلم السياسي» بدلاً من «الإسلام السياسي»**

وقال الدكتور شوقي علام، رئيس الأمانة العامة لهيئات الإفتاء في العالم، ومفتي الديار المصرية، في حوار مع «العرب»، إن أعباء مواجهة التطرف تتزايد في ظل التقسيم النوعية التي تتبناها جماعات «التأسلم السياسي»، ما بين نشر جماعات تتبنى المفاهيم الجامدة واختصار الدين في مظهر شكلي، وأخرى تتبنى العنف، وثالثة تنغمس في السياسة لكنها تعلق في شأن الجماعة على الدولة وتسعى لهدمها.

وقال الدكتور شوقي علام، رئيس الأمانة العامة لهيئات الإفتاء في العالم، ومفتي الديار المصرية، في حوار مع «العرب»، إن أعباء مواجهة التطرف تتزايد في ظل التقسيم النوعية التي تتبناها جماعات «التأسلم السياسي»، ما بين نشر جماعات تتبنى المفاهيم الجامدة واختصار الدين في مظهر شكلي، وأخرى تتبنى العنف، وثالثة تنغمس في السياسة لكنها تعلق في شأن الجماعة على الدولة وتسعى لهدمها.

## الإيغور.. ميدان جديد لانتقائية الإسلاميين

الديني الذي مورس على مسلمي الإيغور، فقد استدرج ذلك سيلا من المواقف الإسلامية التي دأبت على اقتفاء أثر السياسات التركية أينما حلت. فتداعت مواقف جماعات الإخوان وطائفة واسعة من التيارات الإسلامية الأخرى التي ذهب بعضها إلى حد الاحتجاج أمام السفارات الصينية، والمثير أن تلك التيارات نفسها بررت سابقاً العملية التركية في سوريا، وتبرر الآن التدخل التركي العسكري في ليبيا.

**التركيز الإعلامي على قضية الإيغور تزامن تقريبا مع انطلاق عملية «نزع السلام» التركية على سوريا**

الانتقائية المريبة التي سلطت على قضية الإيغور، والتضليل الإعلامي واسع النطاق الذي سلط عليها، إضافة إلى الأبعاد السياسية المتوفرة في القضية منذ البداية، فضلا عن العلاقات القوية والثقافية والدينية والعرقية التي تصل مسلمي الإيغور بتركيا، كلها عوامل صنعت نوعاً من الضبابية التي وسمت القضية، وهو ما يفسر عدم وجود مساندة واسعة في العالم العربي الإسلامي، إذ اقتصر التنديد والاحتجاج على الحركات الإسلامية دون غيرها، والثابت أن هذه القضية ليست الملحم الأول أو الأخير للانتقائية الإسلامية التي يغيب فيها المبدأ وتحضر فيها المصالح فقط.

أن الرئيس التركي رجب طيب أردوغان قال خلال زيارته الرسمية إلى الصين في مايو 2017، متحدثاً عن الإيغور إن «تركيا ما زالت ملتزمة بسياسة الصين الواحدة»، مشدداً على أن «القيمين من مختلف الأجناس يعيشون بسعادة في منطقة شينجيانج للإيغور التي تتمتع بحكم ذاتي بسبب ازدهار الصين هي حقيقة ثابتة، وتركيا لن تسمح لأحد بدق إسفين في علاقاتها مع الصين».

ولاشك أن الاستدارة التركية من الإنشاء على «السعادة» التي يعيشها الإيغور في الصين، إلى اعتبارهم محل حملات اضطهاد وتمييز، حتمتها تغيرات سياسية وإقليمية أخرى. اللافت أن التركيز الإعلامي على قضية الإيغور تزامن تقريبا مع انطلاق عملية «نزع السلام» التركية على سوريا، التي انطلقت في 9 أكتوبر 2019 الماضي، وهي عملية قامت بها القوات المسلحة التركية وجماعات المعارضة المسلحة المتحالفة معها ضد المناطق الخاضعة لنفوذ قوات سوريا الديمقراطية. تزامن سمح للعديد من المراقبين بالقول إن تركيا أرادت بتركيزها على قضية الإيغور لفت الأنظار عن عملياتها في سوريا، وما قد يترتب عنها من قتلى وجرحى من «المسلمين» في سوريا، وأتاح للمراقبين أيضاً التشديد على أن الدوافع السياسية التي أنتجت عملية نزع السلام ربما هي أقل خطورة ووحدة من تلك التي تواجهها الصين في منطقة شينجيانج، فكيف تسمح تركيا لنفسها بمواجهة الانفصاليين الأكراد خارج حدودها وتمنع الصين من ذلك داخل مجال سيادتها؟

وبما أن تركيا مثلت الصوت الإسلامي الأعلى في التنديد بالاضطهاد السياسي الذي أثيرت خلاله القضية، ويفترض أيضاً التعرف على من يحرك الماضي، قتل في 2 أكتوبر 2003 برصاص الجيش الباكستاني.

قد يقول قائل إنه يفترض رسم المسافات بين حركة شرق تركمانستان الإسلامية وبين مسلمي المنطقة، لكن الموقف الصيني الرسمي يصير على أنه يصدد التعامل مع حركة انفصالية متطرفة لا مع سكان مسلمين في منطقة صينية. وشددت الدوائر الرسمية الصينية على أن «الإيغور وغيرهم من الأقليات في شينجيانج يتمتعون بالحريّة الدينية وممارسة التقاليد الثقافية واستخدام لغاتهم العرقية». وأضافت أن «هناك مساجد في شينجيانج أكثر من العديد من الدول الإسلامية».

ولتبيين معالم الانتقائية وازدواجية المواقف يجدر أيضاً استدعاء التوقيت

بكونه مرتبطاً بتنظيم القاعدة وانضم إلى تنظيم طالبان أواخر تسعينات القرن الماضي، قتل في 2 أكتوبر 2003 برصاص الجيش الباكستاني.

قد يقول قائل إنه يفترض رسم المسافات بين حركة شرق تركمانستان الإسلامية وبين مسلمي المنطقة، لكن الموقف الصيني الرسمي يصير على أنه يصدد التعامل مع حركة انفصالية متطرفة لا مع سكان مسلمين في منطقة صينية. وشددت الدوائر الرسمية الصينية على أن «الإيغور وغيرهم من الأقليات في شينجيانج يتمتعون بالحريّة الدينية وممارسة التقاليد الثقافية واستخدام لغاتهم العرقية». وأضافت أن «هناك مساجد في شينجيانج أكثر من العديد من الدول الإسلامية».

ولتبيين معالم الانتقائية وازدواجية المواقف يجدر أيضاً استدعاء التوقيت



قضية سياسية أم إنسانية

تُحظر، وعلماء الدين يُقتلون واحدا تلو الآخر، والأخوة الذكور يُساقون قسراً إلى المعسكرات».

ونزلت تلك التغريدة برداً وسلاماً على الأوساط الرسمية التركية، لأنها تغازل الخيال الجمعي الإسلامي، ولا يمكن تسجيلها بمقابلة موقف رسمي. وكانت التغريدة منطلقاً لتكثيف إعلامي واسع أمته مواقع تركية وإسلامية كثيرة. أين تنتهي القضية وأين يبدأ التضليل؟

لتبيين ملامح الانتقائية الإسلامية في التركيز على هذه القضية، ولتأكيد أن الإيمان الحقوقي الكوني بحرية المعتقد لا يحول دون الانتقائية والتضليل، يجدر بنا أولاً العودة إلى أصول القضية وتفصيلها.

من الواجب مساندة مسلمي الإيغور وحققهم في ممارسة معتقداتهم الدينية، من منطلقات مبدئية وحقوقية وإنسانية، لكن الإطّلاع على بعض الفواصل التاريخية المتصلة بـ«حركة شرق تركمانستان الإسلامية» (وهي منظمة مسلحة انفصالية تدعو إلى إنشاء دولة إسلامية مستقلة في تركستان الشرقية شمال غرب الصين) يدلنا على أن تلك الحركة تم تصنيفها من قبل منظمة الأمم المتحدة منظمة إرهابية في العام 2002، ثم أدرجتها الولايات المتحدة (للمفارقة) على لائحة المنظمات الإرهابية في أغسطس 2002، وهو ما يعني أن قضية الإيغور هي قضية سياسية بالأساس وليست قضية اضطهاد ديني كما وظفت وسائل الإعلام الإسلامية على التردد.

يجدر أيضاً التذكير بأن حسن محسوم المعروف باسم أبو محمد التركستاني، الذي يعتبر زعيم الحزب الإسلامي التركستاني ومؤسسه، عرف

تُحظر، وعلماء الدين يُقتلون واحدا تلو الآخر، والأخوة الذكور يُساقون قسراً إلى المعسكرات».

ونزلت تلك التغريدة برداً وسلاماً على الأوساط الرسمية التركية، لأنها تغازل الخيال الجمعي الإسلامي، ولا يمكن تسجيلها بمقابلة موقف رسمي. وكانت التغريدة منطلقاً لتكثيف إعلامي واسع أمته مواقع تركية وإسلامية كثيرة. أين تنتهي القضية وأين يبدأ التضليل؟

لتبيين ملامح الانتقائية الإسلامية في التركيز على هذه القضية، ولتأكيد أن الإيمان الحقوقي الكوني بحرية المعتقد لا يحول دون الانتقائية والتضليل، يجدر بنا أولاً العودة إلى أصول القضية وتفصيلها.

من الواجب مساندة مسلمي الإيغور وحققهم في ممارسة معتقداتهم الدينية، من منطلقات مبدئية وحقوقية وإنسانية، لكن الإطّلاع على بعض الفواصل التاريخية المتصلة بـ«حركة شرق تركمانستان الإسلامية» (وهي منظمة مسلحة انفصالية تدعو إلى إنشاء دولة إسلامية مستقلة في تركستان الشرقية شمال غرب الصين) يدلنا على أن تلك الحركة تم تصنيفها من قبل منظمة الأمم المتحدة منظمة إرهابية في العام 2002، ثم أدرجتها الولايات المتحدة (للمفارقة) على لائحة المنظمات الإرهابية في أغسطس 2002، وهو ما يعني أن قضية الإيغور هي قضية سياسية بالأساس وليست قضية اضطهاد ديني كما وظفت وسائل الإعلام الإسلامية على التردد.

يجدر أيضاً التذكير بأن حسن محسوم المعروف باسم أبو محمد التركستاني، الذي يعتبر زعيم الحزب الإسلامي التركستاني ومؤسسه، عرف

تُحظر، وعلماء الدين يُقتلون واحدا تلو الآخر، والأخوة الذكور يُساقون قسراً إلى المعسكرات».

ونزلت تلك التغريدة برداً وسلاماً على الأوساط الرسمية التركية، لأنها تغازل الخيال الجمعي الإسلامي، ولا يمكن تسجيلها بمقابلة موقف رسمي. وكانت التغريدة منطلقاً لتكثيف إعلامي واسع أمته مواقع تركية وإسلامية كثيرة. أين تنتهي القضية وأين يبدأ التضليل؟

لتبيين ملامح الانتقائية الإسلامية في التركيز على هذه القضية، ولتأكيد أن الإيمان الحقوقي الكوني بحرية المعتقد لا يحول دون الانتقائية والتضليل، يجدر بنا أولاً العودة إلى أصول القضية وتفصيلها.

من الواجب مساندة مسلمي الإيغور وحققهم في ممارسة معتقداتهم الدينية، من منطلقات مبدئية وحقوقية وإنسانية، لكن الإطّلاع على بعض الفواصل التاريخية المتصلة بـ«حركة شرق تركمانستان الإسلامية» (وهي منظمة مسلحة انفصالية تدعو إلى إنشاء دولة إسلامية مستقلة في تركستان الشرقية شمال غرب الصين) يدلنا على أن تلك الحركة تم تصنيفها من قبل منظمة الأمم المتحدة منظمة إرهابية في العام 2002، ثم أدرجتها الولايات المتحدة (للمفارقة) على لائحة المنظمات الإرهابية في أغسطس 2002، وهو ما يعني أن قضية الإيغور هي قضية سياسية بالأساس وليست قضية اضطهاد ديني كما وظفت وسائل الإعلام الإسلامية على التردد.

يجدر أيضاً التذكير بأن حسن محسوم المعروف باسم أبو محمد التركستاني، الذي يعتبر زعيم الحزب الإسلامي التركستاني ومؤسسه، عرف



نادر أبو الفتوح صحافي مصري

القاهرة - تتزايد أدوار مرصد الأفكار المتشددة باطراد لمجابهة توظيف الدين كسلاح رئيسي من قبل الجماعات المتشددة، فعبء التصورات الخاطئة عن الجهاد والوعود بالجنات تستقطب المزيد من الشباب لحمل السلاح. ومن خلال إنشازة النزعات الطائفية تحول المجتمع الواحد إلى مجموعات متقاتلة. وشدت دار الإفتاء المصرية مرصدين، أولهما لمكافحة الفتاوى التكفيرية والآراء المتشددة والثاني لرصد ظاهرة الإسلاموفوبيا وأوضاع الجاليات المسلمة بالخارج، مستخدمة 18 لغة في محاولة لقطع الطريق على استقطاب المتطرفين للشباب، ولتكون أول مؤسسة دينية رسمية تطلق مرصداً في منطقة الشرق الأوسط ترتبط بمعالجة ظاهرة التكفير والفتاوى الشاذة.

**دار الإفتاء تسعى إلى ضبط المصطلحات الإعلامية وتقتصر إطلاق مصطلح «التأسلم السياسي» بدلاً من «الإسلام السياسي»**

وقال الدكتور شوقي علام، رئيس الأمانة العامة لهيئات الإفتاء في العالم، ومفتي الديار المصرية، في حوار مع «العرب»، إن أعباء مواجهة التطرف تتزايد في ظل التقسيم النوعية التي تتبناها جماعات «التأسلم السياسي»، ما بين نشر جماعات تتبنى المفاهيم الجامدة واختصار الدين في مظهر شكلي، وأخرى تتبنى العنف، وثالثة تنغمس في السياسة لكنها تعلق في شأن الجماعة على الدولة وتسعى لهدمها.



عبدالجليل معالي كاتب وصحافي تونسي

صعدت قضية أقلية الإيغور في الصين إلى صدارة الاهتمامات الإعلامية والسياسية في العالم في الأشهر الأخيرة. صعود صاحبته مواقف سياسية منددة ووقفات أمام سفارات الصين في الكثير من العواصم الإسلامية. ومع التأكيد على أن الإعلان العالمي لحقوق الإنسان نص على أن «لكل شخص حق في حرية الفكر والوجدان والدين، ويشمل هذا الحق حرّيته في تغيير دينه أو معتقده، وحرّيته في إظهار دينه أو معتقده بالتعبّد وإقامة الشعائر والممارسة والتعليم...»، إلا أن الملاحظ أن التصويب الأخير على قضية الإيغور صاحبتها انتقائية مريبة وتركيز لا يخلو من دوافع أيديولوجية.

صعدت قضية الإيغور فجأة إلى صدارة الاهتمامات، وهذا لا يعني أن القضية بدأت العام المنقضي، إلا أن التركيز الإعلامي الإسلامي صوب عليها كل أسهمه وحولها إلى «قضية رأي عام إسلامي» ومسألة تحتاج المساندة والتعاطف وحتى الخروج للاحتجاج أمام سفارات الصين في بلاد عربية كثيرة. في البدء كان الاهتمام التركي بالقضية من خلال الموقف الرسمي للخارجية التركية القائل إن «سياسة الصهر العرقي المنظم التي تمارسها السلطات الصينية بحق أتراك الإيغور، وصمة عار كبيرة على الصعيد الإنساني»، ثم داعت المواقف المتعاطفة وكانت ذروتها مع تغريدة اللاعب الألماني من أصل تركي مسعود أوزيل «في تركستان الشرقية، المصاحف تحرق، والمساجد تُغلق، والمدارس